العلاقات السعودية الصينية من خلال زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية

د. فهد بن عتيق المالكي

أستاذ مساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه، ومن اهتدى بهديه.... أما بعد:

فهذا ملخص لبحثي بعنوان: **"العلاقات السعودية الصينية من خلال زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية"**.

ولقد تناولت فيه العمق السياسي في العلاقات السعودية الصينية، كما أنني تطرقت فيه لمراحل العلاقات السعودية الصينية، ناهيك عن أن السواد الأعظم من هذا البحث كان مخصصاً لتتبع زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية وما تمخض عنها من نتائج أجملها فيما يلي:

أولاً: السعودية والصين كلاهما يرتبط مع الآخر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنه تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعل من السهل التعامل والتعايش مع بعضهما.

ثانياً: مستقبل العلاقات السعودية الصينية ينطلق من مجموعة من المحفزات القوية والتي بدورها تؤدي إلى تقوية تلك العلاقات.

ثالثًا: زيارات ملوك المملكة العربية السعودية إلى الصين أعاد التوازن إلى النظام الدولي، وكما أدى إلى تخفيف الضغوط الدولية.

رابعاً: أن التطور الاقتصادي العسكري والتكنولوجي الصيني فرض على المملكة العربية السعودية توثيق العلاقات معها وهذا ما أسفرت عنه تلك الزيارات السعودية الصينية.

In the name of God the Merciful

العلاقات السعودية الصينية من خلال زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية، المجلد الثالث، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤م، ص ص ٨٩- ١١٤.

Abstract

Praise be to God, and peace be upon the best of His creation Prophet Muhammad and his family, and followers.

This is a summary of a research entitled: "Chinese -Saudi relations through the visits by the kings of Saudi Arabia to the Republic of China".

I have dealt with the depth of political the Saudi-Chinese relations, and focused on the stages of the Chinese -Saudi relations. Not to mention the vast majority of this research was dedicated to track visits to the kings of Saudi Arabia to the Republic of China. The results of the research are as follows:

First: Saudi Arabia and China are both associated with the other economic interests. In addition, they belong to the same oriental nature which makes it easy to handle and live with each other.

Second: the future of Saudi-Chinese relations stems from acombination of strong stimuli, which in turn leads to the strengthening of those relations.

Third: the visits of the kings of Saudi Arabia to China helped to re-balance the international world, and also led to the easing of international pressure.

Fourth: the economic, military and technological development of China imposed on Saudi Arabia to keep ties tightly with China and this is what has resulted from these Saudi-Chinese visits.

المقدمة

الحمد لله نحمده حمداً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمد عبد الله ورسوله، بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

تمهيد

تعتبر زيارات ملوك المملكة العربية السعودية إلى الجمهورية الصينية نوعاً ما

من أنواع تدعيم العلاقات السعودية الصينية؛ فقد بحثت المملكة العربية السعودية في العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة لإيجاد توازن في علاقاتها الخارجية، وبالتالي أعطت نوعًا من صلاتها المشتركة نحو الشرق. وفعلاً ازداد ذلك التجديد والتغيير المعروف عن الطابع السياسي السعودي بقيام عديد من المسئولين في المملكة العربية السعودية بزيارات متعددة للصين، وكانت زيارة الملك فيصل هي الزيارة الأولى لملك سعودي يزور أرض الصين وكانت بتاريخ ٢٢-٢٥ ربيع الأول ١٣٩١هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٧١م، أما الزيارة الثانية فكانت لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في ١ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٤-٢١ أكتوبر ١٩٩٨م.

وكان الغرض من هاتين الزيارتين حماية مصالح المملكة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة لا تأبه إلا بمصالحها بصرف النظر عن الأطراف الأخرى، وهذا تصرف طبيعي من السعودية على أساس أن الدول تتخذ سياستها الخارجية انطلاقًا من مصالحها الوطنية، بمعنى أن الدول تبني علاقاتها الدولية وتتخذ قراراتها انطلاقًا من مصالحها الجوهرية. ومن ثَم فالعلاقات بين الدول تقوم إلى حد كبير على المصالح المتبادلة، أي أنه لا تستطيع أية دولة أن تتخذ موقفًا أو سياسة دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، أوما يسمى "توازن المصالح". ولذلك فالعامل الرئيس لإرساء الأمن والاستقرار هو العلاقات الإيجابية القائمة على الفهم والتحاور والتعاون والتبادل بين الدول، وهذا ما تتجاهله الولايات المتحدة بحكم تعاظم قدرتها وشعورها أنها قادرة على تجاوز مصالح الدول الأخرى، خصوصًا الضعيفة منها.

ولقد مرت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية بكثير من المنعطفات؛ حيث شهدت مراحل من الصعود والهبوط، وذلك وفقًا للمصالح الوطنية للدولتين. فالسعودية تعتبر من أكثر الدول في النسق الإقليمي إدراكًا لعمق وأهمية مكانتها الجيوستراتيجية والدينية، وعلى هذا الأساس تعاملت مع جميع القوى الفاعلة في النظام الدولي. وإذا كانت أسس التعاون العسكري بين السعودية والصين

قد وضعت بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما عام ١٩٨٥م، الذي بموجبه تم حصول السعودية على صواريخ (CSS2) "رياح الشرق" فإن المتتبع لعلاقات الدولتين، ولا سيما في ضوء ما تحقق لها من تطورات في السنوات القليلة الماضية، لم يكن يفاجأ به، وذلك يعد تطورًا طبيعيًا لعلاقات الدولتين.

ولقد شهدت العلاقات السعودية الصينية تطورات إيجابية، بدأت باستئناف العلاقات بين الدولتين في عام ١٩٩٠م ثم ازدادت التفاعلات السعودية الصينية على المستوى الرئاسي، وعلى المستويات الرسمية والشعبية الأخرى. ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م جاء التغير الجوهري في السياسة الدولية الأمريكية والتهديد لدول المنطقة ليوجد موقفًا متقاربًا بين الدولتين، وليضيف بعدًا جديدًا من أبعاد التنسيق بينهما في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من منظور أنها تتناول بالتحليل أحد أهم الموضوعات التي لم تتم تغطيتها بشكل كاف في الكتابات العربية، وكذلك لسد النقص في الدراسات التي تعنى بالشئون السعودية الصينية؛ فالعلاقات السعودية الصينية علاقات حديثة، وخاصة إذا كانت هذه الدراسة تحاول تحليل علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية بين نظامين سياسيين متناقضين من حيث الأسس التي يقوم عليها كل منهما. فالصين نشأت على أساس الأيديولوجية الماركسية وما زالت تطبق الاشتراكية المعتدلة، بينما المملكة العربية السعودية قامت على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية؛ ولذلك فإن نتائج البحث ستبين لنا كيف تتكيف كل من الأيديولوجية الاشتراكية والعقيدة الدينية مع بعضهما، وكيف كان لهذين الزيارتين الأثر الكبير في تدعيم العلاقات السعودية الصينية.

العمق السياسي في العلاقات السعودية الصينية:

تعود بدايات العلاقات السعودية الصينية إلى بداية القرن العشرين. إلا أن أول ما يواجهنا عند دراسة هذه العلاقات هو قلة أو ندرة الأدبيات والمراجع والبحوث التي كتبت عنها. وعلى الرغم من التاريخ الطويل للعلاقات السعودية الصينية، وبكل ما شهده ذلك التاريخ من

تفاعلات إلا أن الإهمال الأكاديمي والعلمي لتحليل تلك العلاقات ودراستها بموضوعية كان هو العامل البارز. وهو ما ساهم في غياب التواصل والتفاعل المعرفي والبحثي بين الباحثين من الجانبين.

إن العلاقات السعودية الصينية امتداد لمسيرة علاقات الصين التاريخية بجزيرة العرب قبل ظهور الإسلام وبعده؛ حيث يؤكد المؤرخون والباحثون أن الاتصالات بين الصين وشبه الجزيرة العربية بدأت قبل العصر الإسلامي، والذي رجع في المقام الأول لموقع شبه الجزيرة العربية المتوسط بين الشرق والغرب[١]. إن الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية والذي يقع على الطريق التجاري القديم بين البحر المتوسط والشرق الأقصى الذي كان يسمى "بطريق الحرير" قد أعطى تجار شبه الجزيرة العربية دوراً مهماً في النشاط التجاري بين شبه الجزيرة العربية والصين من ناحية وبقية دول أوروبا من ناحية أخرى، بل وسيطروا على كثير من شئون البحر والتجارة، وكانت أهم مواد تلك التجارة "الحرير الصيني" الذي شغب به البيزنطيون[٢].

أما علاقات الصين بجزيرة العرب في العهالإسلامي فقد كانت أكثر تفاعلاً واهتماماً، فقد ورد في الأثر عن الرسول ﷺ أنه حث على طلب العلمقائلاً: **(اطلبوا العلم ولو بالصين)**[٣]، وذلك يعني إمكانية الوصول إلى الصين على الرغم من بعدها الجغرافي عن دولة المدينة. ويعود أول تبادل دبلوماسي رسمي بين الصين والخلافة الإسلامية إلى فترة العصور الوسطى حين قام دبلوماسيون من شبه الجزيرة العربية في عهد الخليفة عثمان بن عفان بزيارة الصين، وكان ذلك سنة ٦٥١م، في فترة حكم الإمبراطور الصيني (Gao Aong). ومع مرور الوقت ازداد تبادل السفارات بين الدولتين؛ حيث تذكر بعض المصادر الصينية أن أربعاً وثلاثين سفارة تم إرسالها إلى بلاد الصين خلال فترة الخلافة الراشدة الأموية وجزء من الخلافة العباسية. وهذا دليل على الأهمية المتبادلة بين الدولة الإسلامية والصين وإدراك للأهمية السياسية والاقتصادية لكل منهما[٤].

ويؤكد المؤرخون أن العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والصين لم تنقطع منذ بدايتها المعلنة في عام ٦٥١م وحتى الوقت الحاضر. فلم تتوقف الوفود التجارية

والدبلوماسية بين الصين وشبه الجزيرة العربية، ولم تنقطع وفود الحجاج والدارسين الصينيين إلى جزيرة العرب وخاصة الأراضي المقدسة[٥]. وفي المقابل توافد التجار والرحالة والمبعوثون الدبلوماسيون والدعاة الدينيون من شبه الجزيرة العربية إلى الصين وذلك لنشر الدين الإسلامي، مما يعني أن شبه الجزيرة هي المنطقة الوحيدة من بين المناطق العربية الأخرى التي احتفظت بعلاقات مع الصين دون انقطاع مؤثر[٦].

ولقد عكست المصادر العربية والصينية ذلك الترابط التجاري والتواصل الحضاري بين الصين وشبه الجزيرة العربية منذ القرن الثامن وحتى القرن الرابع عشر الميلادي، الأمر الذي جعل هاتين المنطقتين وكأنهما إقليم واحد على الرغم من التباعد الجغرافي بينهما. ففي هذه الفترة كانت الدولة الإسلامية قوة عظمى بعد هزيمة الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية، وكانت الصين تُشَكِّل القوة العظمى في شرق آسيا. مما قاد بالنتيجة إلى قراريهما بعدم الدخول في صراعات ومواجهات، بل سعيًا للاحتفاظ بعلاقات ودية تعود عليهما بالمنفعة. فسيطرة سكان الجزيرة العربية على الطرق التجارية المهمة والممرات المائية الاستراتيجية في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي سمح للسفن التجارية الصينية بحرية الحركة حول موانئ شبه الجزيرة العربية[٧].

وباختصار فلقد قامت الأمتان؛ الإسلامية والصينية ببناء أعرق حضارتين إنسانيتين عرفهما التاريخ البشري، لذلك تعتبر مسيرة العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين المنطقتين من الشواهد المميزة لطبيعة هذه العلاقة، والتي كانت الأساس الذي عجل بتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية في بداية القرن العشرين.

وكما أن أول تبادل رسمي بين الصين والعرب في العصور الوسطى قام به دبلوماسيون من الجزيرة العربية، فإن أول تبادل رسمي بين الصين والعرب في القرن العشرين قد تم أيضًا من جزيرة العرب، وذلك عندما أقامت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٩م،

علاقات دبلوماسية مع الصين، لتكون بذلك أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. بل ولقد كانت من أوائل الدول العربية التي قدمت الدعم الرسمي والشعبي لنضال الشعب الصيني ضد الغزو الياباني؛ فقد ذكرت المصادر التاريخية الصينية أن الملك عبدالعزيز استقبل وفداً سياسيًّا مسلمي الصين عام ١٩٣٧م، وأبدى تعاطفًا ودعماً لقضية الشعب الصيني في مواجهة التهديد الياباني. وقد توثقت تلك العلاقات عندما وقَّع البلدان عام ١٩٤٦م معاهدة صداقة. واستمرت تلك العلاقات منذ ذلك الوقت بين الدولتين حتى استيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة في الصين عام ١٩٤٩م [٨].

والخلاصة أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين جزيرة العرب والصين هي علاقات قديمة قدَم الحضارتين الإسلامية والصينية، وبالتالي فعلاقات المملكة العربية السعودية مع الصين بمثابة امتداد للتواصل التاريخي بين المنطقتين سواء سياسيًّا كان أم اقتصاديًّا.

ولقد مرت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى (١٩٣٩- ١٩٩٠م): وقد بدأت هذه المرحلة عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين وأقامت معها علاقات دبلوماسية وتجارية، إلا أن هذه العلاقات لم تَدُمْ طويلاً نتيجة لسيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في الصين، ومن ثَم توقفت العلاقات بين البلدين في عام ١٩٤٩م، واستمرت معلقة حتى إعادتها عام ١٩٩٠م.

المرحلة الثانية (١٩٩٠م- إلى الوقت الراهن) : وقد بدأت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩٩٠م إلى الوقت الحالي. وسيناقش هذا البحث المرحلتين اللتين مرت بهما علاقة الدولتين حتى عام ١٩٤٩م؛ عندما استولى الشيوعيون بقيادة ماو تسي- تونج على السلطة في الصين وطرد الحكومة الصينية السابقة إلى جزيرة فرموزا. ومنذ ذلك الوقت توقف التفاعل الدبلوماسي ولم يتوقف التفاعل التجاري بين الدولتين.

واقع الزيارات السعودية لجمهورية الصين:

الزيارة الأولى:

قام الملك فيصل – رحمه الله – بزيارة رسمية لجمهورية الصين الوطنية بناء على دعوة تلقاها من الرئيس شانج كاي شيك رئيس جمهورية الصين، وذلك في الفترة ما بين ٢٢-٢٥ من ربيع الأول ١٣٩١هـ الموافق ١٧-٢٠ مايو ١٩٧١م[٩].

وكانت مغادرة الملك – رحمه الله – لمطار الرياض يوم الأحد ٢١ مارس ربيع الأول ١٣٩٠هـ، وتوقفت في مطار طهران لتناول طعام الغداء مع شاه إيران بالمطار، ثم غادر بعدها إلى تايبيه، وتوقف في بانكوك للتزود بالوقود[١٠].

هذا وقد صدر بيان مشترك عن نتائج هذه الزيارة جاء فيه: " لقد جرت بين الجانبين السعودي والصيني برئاسة الملك فيصل والرئيس شانج كاي شيك محادثات في جو من الود والصداقة تناولت العلاقات القائمة بين البلدين"[١١].

وفي هذا اللقاء أكد الجانبان السعودي والصيني رغبتهما في تنمية هذه العلاقات، والعمل على تقويتها في جميع المجالات، وخاصة الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية، وخلال المباحثات أدلى الملك فيصل ببيان عام عرض وجهة النظر العربية فيما يخص القضية الفلسطينية، والجور الذي لحق بالأمة العربية من جراء الأطماع الصهيونية التوسعية[١٢].

كما أعرب رئيس الجمهورية الصينية عن إيمانه بأن القضية الفلسطينية يجب أن تحل حلاً يرتكز على الحق والعدل، وأن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه الطبيعية لكي يعود السلام والاستقرار لهذه المنطقة الحساسة من العالم[١٣].

وقد تلاقت خلال هذا الاجتماع وجهتا نظر الزعيمين، وهي أن الخير في النهاية سينتصر على الشر، كما لاحظ رئيسا الدولتين أن الوضع المضطرب في العالم يتطلب ترابطًا وثيقًا بين الدول ذات الحضارات التاريخية المستندة إلى القيم الروحية والتراث الإنساني الخالد، وأن عنصر المادة وحده لا يمكن أن يحقق السعادة والرفاهية بين البشر إذا لم يرتكز على أسس روحية عميقة الجذور في نفوس الشعوب[١٤].

الزيارة الثانية:

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب

رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني (الملك) بزيارة رسمية إلى الصين الشعبية، وقد وصل سموه إلى بكين في المدة ما بين ٢٤ جمادى الآخرة ١ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٤ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٨م، ولقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للمستوى الكبير الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وذلك بفضل الإرادة المشتركة والرغبة الصادقة في تنميتها وتثبيته [١٥].

أثر زيارات ملوك المملكة العربية السعودية إلى الصين:

لعبت الزيارات السعودية إلى الجمهورية الصينية في إيجاد مجموعة من العوامل التي كان لها دور إيجابي في تقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين الشعبية والتي خلقت في النهاية إلى المنفعة المتبادلة للدولتين، وهو ما يحدد أهم ملامح تلكم الزيارات، ويمكن تحديد تلك العوامل على النحو التالي:

(أ) عوامل سياسية:

شهدت العلاقات السعودية الصينية خلال الفترة من عام ١٩٩٠م إلى الوقت الراهن تطورات إيجابية ملحوظة، بدأت باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٩٠، وازدياد التفاعل بينهما على مستوى القيادتين وعلى المستويات الرسمية والشعبية الأخرى. وسنتناول أربعة عوامل سياسية تمثل جوهر الزيارات السعودية إلى الصين.

أولاً: التشابه في الأنظمة السياسية من حيث الأساس الذي قامت عليه:

يعد التشابه بين النظامين السياسيين واحداً من أهم عناصر التقارب. فالنظامان قاما على أسس عقائدية روحية (السعودية) وأيديولوجية سياسية (الصين الشعبية)، وكل منهما يستمد منهجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وشرعيته السياسية من المنهج العقائدي الذي يطبقه [١٦].

فالمملكة العربية السعودية تعد مجتمعاً متجانساً يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً، تتوحد هويته السياسية وانتماؤه العقائدي وتسود فيه عملية الانصهار تحت نظام مركزي مهيمن يتخذ من الإسلام منهجاً له، ومن ثَمَّ فقد تأسست المملكة على أساس

العقيدة الإسلامية، وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدين والحضارة الإسلامية، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي في المملكة. بل إنه الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة، فلقد أوجدت المملكة توازنًا بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة؛ بحيث منطلق كونه نظامًا يُطَبِّقُ التشريع الإسلامي. ومن ثَمَّ فقد اعتبرت السلطة السياسية أن التمسك بالقيم الإسلامية يمثل القاعدة المضمونة لتأمين شرعية السلطة السياسية ونفوذها [١٨].

أصبحت المؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع السلطة السياسية تتم ممارسته في هياكل الدولة بشكل مستمر انطلاقًا من المبدأ الأساسي وهو أن الإسلام دين ودولة، وأنه لا يوجد فرق بين الجانب الروحي والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الإسلامي؛ ولذلك فالعلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في المملكة تتصف بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين؛ حيث تقوم المؤسسة الدينية بدعم السلطة السياسية في نطاق المبادئ الإسلامية، ومن جهة أخرى تقوم السلطة السياسية بالتأكيد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع [١٧].

وفي الوقت نفسه فإن الهيكل القيمي لمعظم السكان في المملكة العربية السعودية هيكل متسق مع النظام السياسي. وبناءً على ذلك فقد قامت المملكة باستثمار الولاء العقائدي للسكان في بناء شرعية سياسية بالاعتماد على البعد العقائدي، وتمكنت من بناء مؤسسات دينية ساهمت في ترسيخ الولاء للنظام السياسي من

وفي المقابل تعد جمهورية الصين الشعبية مجتمعًا يتكون من قوميات وجماعات عدة تحتفظ كل منها بهويتها الخاصة بها، وتتوحد في نظام سياسي مهيمن يسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية نظرًا لطبيعة النظام السياسي المركزي الصيني [١٩].

فلقد تأسست جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر ١٩٤٩ على أساس الأيديولوجية الشيوعية، وذلك بعد كفاح طويل ومرير ضد الغزاة من الشرق والغرب. ولقد ركزت الصين على

الأيديولوجية الشيوعية للتغيير والإصلاح الداخلي الأمر الذي أدى إلى عزلة الصين لقرابة ثلاثين عامًا، خوفًا من التأثير الأجنبي. ولكن يمكن التأكيد هنا أن الصين لم تكن دولة ماركسية بالمفهوم الأيديولوجي كما هي الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق، بل إن قاعدتها الأيديولوجية تشكلت من خلال "تركيب توافقي" من مجموعة من الأفكار الأيديولوجية الماركسية وأفكار ماو تسي-تونج والفكر الكونفوشيوسي والقيم والأفكار الصينية القديمة[٢٠].

وبمعنى آخر نستطيع القول إن نجاح الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩م لم يكن نتيجة لانتشار المبادئ الماركسية – اللينينية، بل إلى وعود بالإصلاحات الاقتصادية، ووصول الحزب الشيوعي إلى الحكم كان نتيجة " شن حرب قومية؛ حيث كان ماو قوميًّا قبل أن يكون شيوعيًّا ، وكانت الصين أكثر أهمية بالنسبة له من الثورة العالمية"[٢١].

إن اهتمام ماو بالماركسية كانانابعًا من اهتمامه بالمجتمع الصيني. فالماركسية بالنسبة لماو كانت " مجرد أيديولوجية ثورية (وفرت) له أداة يمكن استخدامها لتفسير الظلم الراهن في المجتمع، ولإعطاء الشعب الصيني الأمل في إمكان التغيير"، وهو ما جعل الأيديولوجية الشيوعية تمثل أهم محددات الإطار العام لسياسة الصين الداخلية والخارجية، فهي الأداة التي ينظر إليها واصفو السياسة الخارجية إلى العالم الخارجي ومن خلالها يتم تفسير الواقع المحيط بهم، وذلك في نطاق تصورات متخذي القرار السياسي وما ينسجم ومجموعة القيم التي يدينون بها[٢٢].

فالأيديولوجية الشيوعية في الصين – قديماً وحديثًا – ارتبطت نسبيًّا بصياغة السياسة الصينية تجاه بقية دول العالم. وتتضح تلك النسبية الأيديولوجية في القرارات السياسية جليًّا من خلال دراسة أحد الباحثين لعدد من قرارات السياسة الخارجية الصينية، والتي استنتج من خلالها أن تلك القرارات لم تُبْنَ على أساس أيديولوجي، وبالتالي يجب اعتبار الأيديولوجية عاملاً مساعداً فقط في عملية صنع السياسة الخارجية"[٢٣].

ومن خلال هذا التوافق الأيديولوجي أسس النظام السياسي الصيني قاعدته

الأيديولوجية الوطنية التي تميزه عن غيره من الدول التي طبقت الأيديولوجية الماركسية – اللينينية فهذا المنهج الأيديولوجي الوطني المغاير والمختلف قد يكون وراء استمرارية النظام الشيوعي في الصين، وهو قابل للتكيف والتغير مع الواقع السياسي والاقتصادي. ومن هنا يفهم أن الصين لم تتخل عن أيديولوجيتها الشيوعية، أثناء مرحلة التغيير الحالية، بل تضاءل الولاء لهذه الأيديولوجية بمرور الزمن، مع الاحتفاظ بالقيم الكونفوشيوسية التقليدية مما جعل الصين أقرب إلى دول العالم الثالث وأكثر قدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الدولية سواء سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. ومن هنا فلم يكن مستغربًا أن تقدم الصين نفسها خلال مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٣م، "على أنها حامية مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة وقائدة للعالم الثالث، الذي ادعت الانتماء إليه بدلاً من العالم الشيوعي"[٢٤].

ومن السياق السابق نجد أن كلاً من النظامين في المملكة العربية السعودية والصين الشعبية قد أقاما مشروعيهما السياسي حول بناء الدولة على أساس النضال من أجل وحدة الدولة والاستقلال السياسي، وعلى أساس رفض النمط السياسي القائم. فمشروع قيام الدولة في السعودية يتمحور حول رفض التشتت والتشرذم والإقطاعية والأحوال الاجتماعية السيئة القائمة آنذاك، والهيمنة الخارجية على أجزاء من الجزيرة العربية، وكذلك ارتباطات بعض القوى المحلية مع جهات أجنبية، الأمر الذي أدى ترسيخ التشرذم والتشتت المجتمعي. أما مشروع قيام الدولة في الصين فهو الآخر رفض للهيمنة الأجنبية الغربية والاحتلال الأجنبي والتواجد الأجنبي في الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، فكلا النظامين أقام شرعيته السياسية على نسق عقائدي، الشريعة الإسلامية بالنسبة للمملكة العربية السعودية والأيديولوجية الشيوعية بالنسبة للصين الشعبية. وعلى الرغم من الاختلاف بين هذين النسقين في الأسس، إلا أنه يفترض في النظامين السياسيين تحقيق الانسجام بينهما، وذلك من خلال الدفاع عن التجربة التاريخية لكل منهما، واعتبارهما أن المصالح هي المحدد الأساس في بناء العلاقات وليس البعد الأيديولوجي. وقد يتطلب الأمر

عقد تحالفات بينهما بهدف الإبقاء على هذه الأنساق العقائدية كمصدر للشرعية السياسية باعتبارها خيارات واقعية فرضتها طبيعة التطور التاريخي لكل بلد، خاصة وأن هذين النسقين مهددين من مختلف الأطراف الدولية. ومواجهة هذا التهديد يكون باتباع سياسة براجماتية تتمحور حول تحقيق المصالح الوطنية مع الاحتفاظ بالثوابت العقائدية[٢٥].

ثانيًا: الدور الإقليمي لكل من السعودية والصين الشعبية:

تتمتع كل من السعودية والصين بدور حيوي ومؤثر على المستوى الإقليمي والدولي؛ فالسعودية تعتبر من الدول الإقليمية الكبرى ذات التأثير السياسي والاقتصادي؛ إذ أصبحت منذ سبعينات القرن الماضي القوة السياسية والاقتصادية الأولى في العالم العربي، خاصة وقد انتقل إليها مركز الثقل السياسي والاقتصادي في العالم العربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، لموقعها الاستراتيجي الحساس في قلب العالم العربي، ولدورها في تفعيل سلاح البترول لخدمة القضايا العربية. فقد أصبحت السعودية تمارس دورًا جوهريًّا في حل الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك إلى قدرتها في التأثير على المستويات المختلفة، سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإسلامي أو حتى على المستوى الدولي[٢٦].

ويعود مصدر هذا التأثير إلى عوامل عدة؛ مثل:

١- تصاعد نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم العربي والدول، الذي تلعبه في حل القضايا العربية.

٢- مكانتها الدينية في العالم الإسلامي بحكم وجود الحرمين الشريفين على أراضيها وبحكم تبنيها المنهج الإسلامي في المجالات كافة.

٣- الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتميز به المملكة في محيطها العربي والإسلامي.

٤- علاقاتها المتميزة مع مختلف دول العالم شرقًا وغربًا.

٥- تمتعها بدور قيادي ومؤثر في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحكم أنها أكبر دولة في المنظمة من حيث الإنتاج والتصدير؛ ولذلك فهي تؤثر في تحديد أسعار البترول وفي كمية الإنتاج[٢٧].

أما جمهورية الصين الشعبية فتعتبر إحدى القوى العالمية الواعدة والمؤثرة على الساحة الدولية، وقد نجحت أخيرًا في تحويل حلمها الاستراتيجي١٢٣ إلى حقيقة لتصبح الآن القوة الثالثة عالميًّا في غزو الفضاء، والأولى آسيويًّا. ولذلك فلا غرو أن أصبحت الصين، ليس فقط محور ارتكاز لدول جنوب شرق آسيا، بل رجل العالم الثالث القوي، خاصة بعد أن بدأت تخرج من عزلتها الدولية وتعتمد على التطوير الذاتي لنظم تسلحها وتحقيقها معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة في تاريخ البشرية، تجاوزت في بعض السنوات عشرة في المائة (١٢٪ عام ١٩٩٣)[٢٨].

ونظرًا لانتماء الصين جغرافيًّا إلى قارة آسيا واقتصاديًّا وحضاريًّا إلى دول العالم الثالث؛ فقد بدأت القوى الغربية تؤرقها نهضة الصين الراهنة وتحولها إلى قوة دولية منافسة. فبكثافتها السكانية العالية وقوتها النووية العالمية ووزنها السياسي الكبير والمؤثر وقدرتها العسكرية الضخمة، والتطور الكبير في برامج التنمية الاقتصادية للعملاق الصيني، كل ذلك جعل ذلك العملاق" يتخطى الأزمات المالية في شرق آسيا، ويبني نموذجًا اقتصاديًّا ناميًا، يأخذ بركائز الاقتصاد الإنتاجي، وعوامل التمسك السياسي، والمناعة العسكرية، متهيئًا إلى منافسة الكبار في ميادين الدخل القومي والتصدير التجاري، والتصنيع والتكنولوجيا والقدرات النووية والفعالية السياسية"[٢٩]، ومن هذا المنطلق فمن المتوقع أن تكون الصين الشعبية في المنظور القرير طرفًا فاعلاً وقويًّا في رسم سياسات النظام الدولي في عالم القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يجعل الكثير من دول العالم الثالث، بل من الدول الكبرى، تنظر إلى الصين باعتبارها البديل المكافئ الذي يحل محل الاتحاد السوفيتي كمحور للاستقطاب في تحقيق معادلة التوازن مع الدول الغربية[٣٠].

من الاستعراض السابق يتبين أن لكل من السعودية والصين الشعبية أهمية ومكانة إقليمية تستطيع كل منهما التأثير في مجالها الإقليمي سياسيًّاواقتصاديًّا؛ فالدور الاقتصادي والتحديثات المشتركة التي تواجه كلاً منهما والتهديدات الخارجية لكل منهما والمصالح المتبادلة بينهما وتقارب المواقف تجاه كثير من القضايا

السياسية والاقتصادية، بحكم انتماء كل منهما إلى منظمة عدم الانحياز ودعم كل منهما لقضايا الطرف الآخر، تفرض على الدولتين التقارب في جميع المجالات وهذا ما تمخض عن تلك الزيارات السعودية إلى الصين.

ثالثًا: الأمن والاستقرار الإقليمي وهيمنة الدول الكبرى:

تتميز كل من السعودية والصين الشعبية بامتدادات قارية مهمة ومتشابهة، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال توازن القوى الذي كان سائدًا في مرحلة الحرب الباردة أصبحت دول العالم الثالث تواجه وحدها تسلط الغرب وسيطرته على الاقتصاد العالمي. ومع بروز القطب الواحد [٣١] (الولايات المتحدة الأمريكية) تأكدت السيطرة الغربية على العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا.

والوضع الجيوستراتيجي للصين كان أهم العوامل المؤثرة في أمن الصين واستقرارها؛لأنها تمتلك حدودًا واسعة تمتد من الشرق الأقصى- حتى جنوب وغرب آسيا، ولها حدود مشتركة وطويلة مع غالبية دول جنوب شرق آسيا وجنوب غرب آسيا والاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى شواطئها البحرية الممتدة على طول بحر الصين والمحيط الهندي. هذا التشابك الجغرافي بين الصين والدول الأخرى جعلها تدخل في نزاعات إقليمية شبه دائمة، بل إن ذلك جعلها على مر القرون الماضية مسرحًا للهيمنة الاستعمارية الأوروبية والأمريكية واليابانية، وميدانًا للحروب مع تلك القوى [٣٢].

ففي عام ١٨٤٠م شنت بريطانيا حربًا عدوانية على الصين من أجل حماية تجارة "الأفيون" فيما عرف "بحرب الأفيون" مما أدى إلى هزيمة الصين وتوقيعها على معاهدة "نانجينغ" عام ١٨٤٢م، التي استولت بموجبها بريطانيا على "هونج كونج" وحولت الصين إلى دولة شبه مستعمرة. ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة ضد الصين ووقعت معها معاهدة "وانج شيا" عام ١٨٤٤م. وتحت ضغوط الدول الأوروبية وقع الإمبراطور الصيني اتفاقية "تيان جين" عام ١٨٥٨م، والتي أعطت لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مزيدًا من الامتيازات، مما قسم الصين إلى مناطق نفوذ [٣٣].

أما في بداية القرن العشرين فقد دفع المناخ الاستعماري والمنافسة بين القوى الدولية الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع مطالبها الإقليمية ونفوذها السياسي في العالم، وبدأت الهيمنة الأمريكية الجديدة تتعزز بمزيد من الفوحات والتفكير جديًا في تحويل قارة آسيا كلها إلى منطقة نفوذ أمريكية. ولقد بدأت خطوات تحويل الصين إلى منطقة نفوذ أمريكي ينتقل فيها رجال الأعمال والسياسة الأمريكيون، من خلال تدشين سياسة "الباب المفتوح في الصين" عام ١٨٩٩م، أمام المصالح الأمريكية، والتي كفلت فرصًا متساوية للشركات الأمريكية في التجارة والاستثمار ضمن عديد من مناطق النفوذ في الصين، وبذلك خضعت الصين للهيمنة الأجنبية كلية [٣٤].

وفي بداية القرن الحادي والعشرين برزت سياسة غربية جديدة للسيطرة على دول العالم الثالث، بما في ذلك الصين، وذلك من خلال ما يسمى بنظرية "الطريق الثالث" والتي تخول الدول الغربية بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء "محاربة الدكتاوريات والمحافظة على حقوق الإنسان وحقوق الأقليات". وقد شكلت التقارير الدورية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الصين أسلاً تطبيقيًا لمحاولة التدخل في الشئون الداخلية للصين. وقد استخدمت هذه السياسة منهجًا تدخليًا ينطلق من " أن حقوق الإنسان أسمى من السيادة القومية "[٣٥]، إلا أن هذه النظرية لا تطبق إلا بشكل انتقائي حسب مصلحة الدولة.

أما المملكة العربية السعودية فإنها تحتل موقعًا جيوبوليتكيًا مهمًا يتيح لها ثلاثة عوامل رئيسة: أولها، يتمثل في وجود المقدسات الإسلامية، المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة، وهذا الواقع الديني دفع السعودية إلى التركيز على مفهوم العالمية الإسلامية، والحرص على إقامة مؤسساتها كرابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومن ثم العمل على تأكيد رغبتها في زعامة هذا العالم الإسلامي خاصة بعد إلغاء الخلافة الإسلامية في بداية القرن الماضي. وثانيهما، أنها تقع في قلب العالم العربي

وتمثل ٨٠٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية ذات الموقع الاستراتيجي، الذي يشرف على البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب ويتحكم في كثير من طرق المواصلات بين الشرق والغرب من خلال وجود أهم المضايق المائية: قناة السويس، مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، والذي أدى إلى بروز مكانة وثقل المملكة السياسي في العالم العربي والعالم الإسلامي، وهو ما أكده السفير الصيني في المملكة بقوله إن المملكة "تشكل قوة رئيسة ومهمة في المنطقة ذاتها إلى جانب دورها الفاعل والمؤثر في العالم العربي والإسلامي". وثالثهما، وجود أكبر احتياطي بترول عالمي على الأرض السعودية والذي يعتبر في المرحلة المعاصرة عصب الحياة الاقتصادية[٣٦].

والخلاصة هي أن هذه المكانة الاستراتيجية للمملكة، والبُعْد الحضاري العربي والإسلامي الذي تتمحور حوله سياسة المملكة الداخلية والخارجية جعل المملكة أكثر عرضة للتهديد، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ فاختلاف الأبعاد الفكرية والثقافية والحضارية مع الغرب، والرغبة الغربية في اكتساح الثقافات والحضارات الأخرى، بما فيها الحضارة الإسلامية ومحاولة الهيمنة عليها، وباعتبار رؤية المملكة وتصوراتها للحياة والكون والإنسان تختلف عن الرؤية الغربية، أدخل المملكة في حالة من النزاع وعدم الثقة المتبادلة مع الغرب.

رابعًا: موقف الصين الشعبية من القضايا العربية:

لقد كان التفاهم المشترك أبرز ما يميز العلاقات السعودية الصينية على امتداد السنوات الماضية، خاصة منذ إقامة العلاقات بينهما. انطلاقًا من أن هناك معاناة متشابهة بين الصين والدول العربية في التاريخ الحديث. إذ تعرض كلاهما للظلم والاستعمار، مما جعل بينهما رابطًا وجدانيًّا وشعوريًّا ويزداد الترابط قوة إذا أضفنا لهما تحديات التنمية وحماية الأمن والسلام[٣٧]. إلا أن هناك قواسم مشتركة تظل تجمع بين الصين والسعودية تشتمل على قضايا سياسية واقتصادية وعسكرية. وسنركز هنا على القضايا العربية الجوهرية وموقف الصين الشعبية منها؛ حيث لعبت الصداقة العربية ـ الصينية التاريخية دورًا

مهمة في تكييف السياسة الصينية إزاء القضايا العربية. وقد أيدت الصين كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه، وأيدتها كذلك في نضالها لنيل استقلالها القومي. والموقف الصيني في دعم القضايا العربية لا ينطلق من مصالح ذاتية ضيقة تريد الصين الحصول عليها من الدول العربية مقابل هذا الدعم والتأييد، ولكنه ينطلق من منظورين: أيديولوجي واستراتيجي؛ ولذلك فهو موقف ثابت لا يتغير إلا بتغير الأيديولوجية اللذين يتبناها النظامان السياسي والاستراتيجي اللذين بنت الصين سياستها الخارجية على أساسهما؛ حيث تذهب الأيديولوجية الشيوعية إلى محاربة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية، ودعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث[٣٨].

أما المنظور الاستراتيجي الصيني للعالم العربي فيتمحور أولاً حول الموقع الاستراتيجي الحساس للوطن العربي في قلب العالم. وثانيًا، أن العالم العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص سيشكل في السنوات القليلة القادمة الخزان الأول للطاقة وسوقًا كبيراً لتصريف البضائع. وثالثًا، فإنه من النسب العالية للنمو البشري والاقتصادي العالمي، فإذن العالم العربي سيشكل كتلة بشرية واقتصادية جاذبة للرساميل الأجنبية والقادرة في أية لحظة من لحظات التضامن والوفاق على المساهمة في تغيير موازين القوى وكذلك التأثير في مراكز الاستقطاب الدولية[٣٩]. ورابعًا، دعم استقرار المنطقة العربية واستقلاليتها باعتبارها الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية من جهة الغرب.

ولذلك يعتقد المسئولون الصينيون أن الدعم الصيني للقضايا العربية والتعاطف مع حركة التحرر الفلسطينية "أحد حلقات تأييد الصين الشعبية لحركات التحرر العربية؛ حيث تعتبر الصين الشعبية أول دولة في العالم دعت الشعب الجزائري للثورة ضد الاستعمار الفرنسي- عام ١٩٤٩م". كذلك كان موقف الصين مؤيداً لمصر- أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م- رافضاً ومعارضاً للتهديد الأمريكي – التركي – الإسرائيلي لسوريا عام ١٩٥٧م، وداعماً لحقوق الشعب الفلسطيني في حق تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المشروعة. ولقد أكد الرئيس الصيني، ماو تسي- تونج عام ١٩٦٤م، على موقف بلاده من القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية

بشكل خاص، وذلك تأسيسًا على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، عندما قال: "إن الشعب الصيني يقف وراء الدول العربية في نضالها ضد العدوان الاستعماري على فلسطين ومطالبتها بعودة الحق العربي في أرض الأجداد إلى أصحابه"[٤٠]. أضف إلى ذلك موقف الصين الشعبية في حرب ١٩٦٧م، ١٩٧٣م؛ حيث انحازت الصين إلى جانب الحق العربي وأيدت بقوة كلًا من مصر وسوريا، وساهمت بدعم لدول المواجهة العربية ماديًّا ومعنويًّا. ولم تتردد الصين في دعم مختلف القضايا العربية، وارتبطت سياستها الخارجية تجاه الدول العربية بمواقف ثابتة.

= = = = = = = = = = =

الخاتمة

الصين هي القوة العظمى القادمة نظرًا لتوافر مقومات القوة الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها. والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومات القوة الإقليمية من قدرات اقتصادية وروحية. وكلاهما يرتبط مع الآخر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعل من السهل التعامل والتعايش مع بعضهما في إطار منظومة دولية تعتمد المحاور السياسية والعسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر. لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وما تلاها من سياسات الهيمنة الأمريكية، بدءًا بغزو العراق واحتلاله والتهديدات الأمريكية للنظام العربي بشقَّيْه القطري والإقليمي، والانحياز الكامل للمشروع الصهيوني، ودعم إسرائيل في فرض عملية السلام من المنظور الإسرائيلي – الأمريكي، على العالم العربي وانتهاءً بمحاولة فرض نمطها السياسي والثقافي على العالم العربي. كل ذلك جعل الدول العربية تدرك عمق الآثار السلبية الناشئة من الموقف الأمريكية تجاهها؛ مما أدى إلى تغير جوهري في مناخ العلاقات العربية الأمريكي بشكل عام والعلاقات السعودية الأمريكية على وجه الخصوص، مما فتح آفاقًا جديدة للمملكة للتعامل مع مختلف القوى الإقليمية والدولية. هذه الأحداث جعلت المملكة تتمتع بهامش للمناورة السياسية والاقتصادية في علاقتها مع الدول الكبرى الأخرى بما في ذلك الصين.

إن المصالح الاقتصادية للصين كقوة كبرى أصبحت مهددة بالمشروع الأمريكي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم، مما دفع الصين إلى تفعيل علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام والسعودية على وجه الخصوص، وذلك نظرًا لدور المملكة الجوهري في العالم العربي والإسلامي ولامتلاكها احتياطات بترولية كبيرة. كذلك فإن السعودية في مرحلة تحتاج إلى إعادة تفعيل علاقتها مع الصين وتخليص تلك العلاقات من شوائب الحقبة الشيوعية في الصين، وكذلك محاولة بناء شراكة اقتصادية واستراتيجية مع الصين، خاصة وأن الغرب لم يعد كما كان في السابق منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فالسعودية لم يعد بإمكانها "أن تأخذ كل ما تريد، بل وكل ما تحتاج إليه؛ فالتجارب العلمية والعملية السابقة لها مع الغرب أثبتت أنها لا تأخذ سوى قليل، وبعض ذلك يكون قد تقادم عليه زمن المعلومات، بشيء آخر أحدث منه"، بالإضافة إلى أن الغرب بعد تلك الأحداث قد أدار بعضًا من اهتماماته، وبدأ يظهر التململ من هذه العلاقات التاريخية.

السعودية في تحركها الخارجي تجاه الصين يجب أن تستند إلى حسابات دقيقة تستقرئ وضع الصين في المرحلة الحالية والمستقبل، ويجب أن تدرك طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولة الحاضرة والمستقبلية. ويجب أن تخضع السياسة الخارجية لاعتبارات عديدة؛ منها أن العالم في المرحلة المعاصرة يتجه نحو التكتُّلات السياسية والاقتصادية وهو في طور تشكل لنظام جديد يغلب عليه تعدد القوى في النظام الدولي.

ونتيجة لتلك المتغيرات فإن مستقبل العلاقات السعودية الصينية ينطلق من مجموعة من المحفِّزات القوية التي بدورها تؤدي إلى تقوية تلك العلاقات، وتؤكد على المصالح المشتركة عسكريًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وتقنيًّا.

وبالتالي فإن زيارات ملوك المملكة العربية السعودية إلى الصين أعادت التوازن إلى النظام الدولي وزيادة هامش الحركة للدول العربية وتخفيف الضغوط التي تواجهها في المرحلة المعاصرة. الصين تمثل شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا لدول مجلس التعاون الخليجي، وللمملكة على وجه التحديد، فيما يتعلق بالأسواق

والاستثمارات ونقل التقنية. فالصين تعتبر أكبر سوق استهلاكي في العالم للبترول خلال العقد القادم نتيجة للانتعاش الاقتصادي والنمو القوي الذي يحققه الاقتصاد الصيني منذ بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي. أما السعودية فهي صاحبة أكبر مخزون بترولي مؤكد في العالم يكفي لعقود طويلة. هذا الأمر يحتم عليهما التخطيط المستقبلي للتعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية نظرًا لثقل القوتين على الساحة الاقتصادية الدولية، ومن ثَمَّ فتح آفاق التعاون المشترك سواءً في مجال المشاريع المشتركة أو تطوير المشاريع القائمة، أو الاستثمار سويًّا في مشاريع مشتركة في دول أخرى، الأمر الذي يساند جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى نقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل القومي، وبالتالي نمو التجارة الخارجية والمساعدة على تسويق المنتجات السعودية ذات القدرات التنافسية العالية مثل البتروكيماويات الحديد والصلب داخل السوق الصينية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات السعودية إلى السوق الصينية باعتبارها سوقًا دولية كبيرة ذات قنوات استثمارية متنوعة.

وباختصار فإن الصعود الاقتصادي العسكري والتكنولوجي الصيني هو حقيقة واقعة، وسيستمر ويتنامى في القرن الحادي والعشرين، بمعنى أن الصين هي القوة العظمى القادمة. والسعودية مدعوة إلى تطوير علاقتها الدولية في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية؛ حيث إن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها العليا من خلال قراءة وتطبيق النموذج الصيني في التنمية؛ وذلك لتميزه عن نماذج التنمية الرأسمالية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، حيث يقوم على مبدأ الاعتماد الذاتي والتعبئة الرشيدة للموارد، وتنمية الاقتصاد الإنتاجي، وإنتاج التقنية (بدل الاستيراد) وتوظيفها. كل تلك المحفزات تفرض على السعودية توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التكنولوجية مع الصين.

= = = = = = = = = = =

الهوامش

١- الكسان، جان: طريق الحرير.. هل يدخل في خطط استراتيجية المستقبل، مجلة الفيصل (العدد ٣٠٤، ديسمبر ٢٠٠١م)، ص٨-٩.

٢- هويدي، فهمي: الإسلام في الصين (ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص١٧.

٣- رواه ابن عدي في الكامل، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن عبدالبر في العلم. وخروجه الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم ٤١٦ وقال: حديث باطل.

٤- حور، محمد: آثار ومآثر العربي في الصين (ط١، بدون ناشر، فبراير، ٢٠٠٠م)، ص٢.وانظر أيضاً: السامر، فيصل: الجذور التاريخية للحضارة العربية الإسلامية في الشرق الأقصى (ط١، العراق، دار الطليعة، مطبوعات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م)، ص٤٦.

٥- حسين، حسن حسين: حوار البروفيسيور تشو ودي ليه وهموم الاستعراب الصيني، كلية الفيصل، العدد ٣٣١، مارس ٢٠٠٤م)، ص١١٤-١١٦.

٦- كرار، أحمد جعفر: العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٢، ١٩٩٩م)، ص١٢٨.

٧- توشنغ، أمين تشاوفو: العلاقات التاريخية والثقافية بين الصين والعالم العربي (الشرق الأوط، العدد ٧٧٤٢، فبراير ٢٠٠٠م)، ص٢١.

٨- كرار، أحمد جعفر: العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين، ص١٦٥.

٩- جريدة أم القرى: العدد ٢٣٧٣ (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ)، ص١.

١٠- جريدة أم القرى: العدد ٢٣٧٣ (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ)، ص٢.

١١- جريدة أم القرى: العدد ٢٣٧٣ (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ)، ص٣.

١٢- الحمودي، عبدالرحمن بن محمد موسى: الدبلوماسية والمراسم السعودية، (ط١، الرياض، الوطنية للنشر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م)، ص ١٢٥٨.

١٣- جريدة أم القرى: العدد ٢٣٧٣ (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ)، ص٣.

١٤- الحمودي، عبدالرحمن محمد موسى: الدبلوماسية والمراسم السعودية، ص١٢٥٨- ١٢٥٩.

١٥- الحمودي، عبدالرحمن محمد موسى: المرجع السابق، ص١٤٥٦.

١٦- العتيبي، سرحان نبيل: العولمة الشرعية ودولة الرفادة: مجلس التعاون الخليجي، مجلة النهضة (ط١، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، إبريل ٢٠٠٥م) ص٦٥-٧٠.

١٧- عبدالقادر، عمر عبدالعزيز: بين جامعات الصين وآثارها، صحيفة اليوم السعودية (السبت ١٥ يناير ٢٠٠٠م)، ص١٧.

١٨- العتيبي، سرحان نبيل: العولمة الشرعية ودولة الرفادة، ص٧٠- ٩٠.

١٩- عبدالقادر، علي عبدالعزيز: بين جامعات الصين وآثارها، ص١٩.

٢٠- العتيبي، سرحان نبيل: العولمة الشرعية ودولة الرفادة، ص٩١-٩٥.

٢١- جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٩م)، ص١٠٢.

٢٢- عبدالقادر، علي عبدالعزيز: بين جامعات الصين وآثارها، ص٢١.

٢٣- جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ص١٠٣.

٢٤- العتيبي، سرحان نبيل: العولمة الشرعية ودولة الرفادة، ص٩٨.

٢٥- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ص١٠٤.

٢٦- إسماعيل، حسين: الصين في ١٠٠ عام، الصين اليوم (مارس ٢٠٠٠م)، ص١١.

٢٧- المصدر السابق: الصين في ١٠٠ عام، ص٢٦.

٢٨- المصدر السابق: المرجع السابق، ص٢٧.

٢٩- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، (الرياض، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ١٩٨٨م)، ص١٤.

٣٠- إسماعيل، حسين: الصين في ١٠٠عام، ص ٢٨.

٣١- التركي، ماجد عبدالعزيز: قراءة في العلاقات السعودية الروسية (ط١، الرياض، شركة مطابع نجد التجارية، ٢٠٠٣م)، ص٣٣.

٣٢- تنيرة، بكر مصباح: التطور الاستراتيجي لسياسة الصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، (التعاون، العدد ١١، أغسطس ١٩٨٨م) ، ص١١.

٣٣- الهواري، قارون: حرب الأفيون الأولى والثانية وحرب البترول الأولى في العراق (الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٨٨، ١٤ أبريل ٢٠٠٣م)، ص٣٨.

٣٤- تنيرة، بكر مصباح: التطور الاستراتيجي لسياسة الصين الشعبية في منطقة الخريج العربي، ص٢.

٣٥- جلال، شوقي: الصين والطريق الثالث (الأهرام، ٣ مارس، ٢٠٠٠م)، ص٣.

٣٦- المصدر السابق: الصين والطريق الثالث، ص٤.

٣٧- حسين، حسن حسين: حوار البروفيسور تشودي ليه وهموم الاستعراب الصيني، ص١١٩.

٣٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص٢٧.

٣٩- مجلة الموقف، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٠م، ص٣.

٤٠- سليم، محمد السيد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨م، ص١٢٧ - ١٣٠.

= = = = = = = = = = =

المراجع

١- إسماعيل، حسين: الصين في ١٠٠ عام، الصين اليوم (مارس ٢٠٠٠م).

٢- التركي، ماجد عبدالعزيز: قراءة في العلاقات السعودية الروسية (ط١، الرياض، شركة مطابع نجد التجارية، ٢٠٠٣م).

٣- تنيرة، بكر مصباح: التطور الاستراتيجي لسياسة الصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، (التعاون، العدد ١١، أغسطس ١٩٨٨م).

٤- توشنغ، أمين تشاوفو: العلاقات التاريخية والثقافية بين الصين والعالم العربي (الشرق الأوط، العدد ٧٧٤٢، فبراير ٢٠٠٠م).

٥- جريدة أم القرى: العدد ٢٣٧٣ (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ).

٦- جلال، شوقي: الصين والطريق الثالث (الأهرام، ٣ مارس، ٢٠٠٠م).

٧- جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٩م).

٨- حسين، حسن حسين: حوار البروفيسيور تشو ودي ليه وهموم الاستعراب الصيني، كلية الفيصل، العدد ٣٣١ ، مارس ٢٠٠٤م).

٩-الحمودي، عبدالرحمن بن محمد موسى: الدبلوماسية والمراسم السعودية، (ط١، الرياض، الوطنية للنشر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م).

١٠-حور، محمد: آثار ومآثر العربي في الصين (ط١، بدون ناشر، فبراير، ٢٠٠٠م).

١١- السامر، فيصل: الجذور التاريخية للحضارة العربية الإسلامية في الشرق الأقصى- (ط١، العراق، دار الطليعة، مطبوعات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م).

١٢- سليم، محمد السيد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨م.

١٣- عبدالقادر، عمر عبدالعزيز: بين جامعات الصين وآثارها، صحيفة اليوم السعودية (السبت ١٥ يناير ٢٠٠٠م).

١٤- العتيبي، سرحان نبيل: العولمة الشرعية ودولة الرفادة : مجلس التعاون الخليجي ، مجلة النهضة (ط١، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، أبريل ٢٠٠٥م).

١٥- كرار، أحمد جعفر: العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٢، ١٩٩٩م) .

١٦- الكسان، جان: طريق الحرير .. هل يدخل في خطط استراتيجية المستقبل، مجلة الفيصل (العدد ٣٠٤، ديسمبر ٢٠٠١م) .

١٧- مجلة الموقف، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٠م.

١٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، (الرياض، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ١٩٨٨م).

١٩- الهواري، قارون: حرب الأفيون الأولى والثانية وحرب البترول الأولى في العراق (الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٨٨، ١٤ أبريل ٢٠٠٣م).

٢٠- هويدي، فهمي : الإسلام في الصين (ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

****